

تتكلل مسألة الوحدة العربية احدى النوازل المحيطة في برنامج حركة التحرر العربية بجمع  
فعلها اذ من ناحية اخرى مسألة ترومية لامة متقدمة ومنظمة طاقم تايدا ودعمها من كافة الابات  
والقوى الشعبية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة ووطنية لانها تمثل الشكل السياسي لتقرير  
مصير شعوب الامة العربية في رفض التجزئة المفروضة من طرف الامبريالية والصهيونية والتي تتلاقى  
في مصالحها مع مصالح المرجعيات العربية الحاكمة من كمبراد وريين وكبار ملاكي الارض ذوي الامتيازات  
المتناقضة مع هالب الجماهير في التحرر السياسي والاجتماعي .  
بهذا المعنى فان مسألة الوحدة العربية تشكل من حيث مضمونها وقواها وارتباطها بالكفاح الفاعل  
للإمبريالية بجميع اشكالها احدى المهتمات الاساسية في برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الذي هو  
البرنامج المرحلي لكل القوى الثورية بالبلاد العربية رغم التفاوت الجزئي في انجاز او عدم انجاز  
بعض مهماته من بلد لآخر .

تم الاعلان عن مشروع الوحدة الليبية التونسية في ظروف دولية تتسم بسيادة سياسة (الوافق) بين  
القوتين الكبيرتين الامبريالية الامريكية مع الامبريالية الاستراكية السوفياتية جعلت هذه السياسة  
في المحافل على الاوضاع السائدة بالمنطقة العربية بفرس حلول تتماشى ومصالح الدولتين وفي  
تطبيق الثورة الفلسطينية ومحاولة قسستها والسجا: بها في مخططاتها من نوع المشاركة التصفية  
في مباحث جناف . جاءت هذه المحاولة ايضا والاساس بعد تحقيق بعض الانتصارات السياسية (سوق الشعب  
الافريقية نتائج موهتم دول عدم الانحياز بالجزائر) وخاصة بعد الانتصارات السياسية العسكرية سواء كانت معدودة  
المنجزة عن حرب أكتوبر حيث اثار وعيا وتحفزا لدى الجماهير العربية وتساعد في تعمر فاعلمها الثورية  
مما اجبر كثيرا من الانظمة الرجعية في مقدمتها النظام الاطوراطي السعودي بان تعدل في مواقفها باتجاه  
يجعلها اقل تبعية للإمبريالية واقرب الى المواقف الوطنية . نحن نعرف ان مواقف هذه الانظمة موهتم  
وليس قريبا من الخط الوطني الامن باب وحدة الازداد ولا يمكن ان تستمر فيه بالنظر الى مصالحها السابق  
الاقتصادية والسياسية . غير ان هذا لا ينفي الاجابيات المترتبة عن معركة النفط حيث واجهت هذه الانظمة  
بشبي من الصلابة والوحدة تحديات الابتكارات الامبريالية وفرضت عليها ترفيع مواردها وفي تخفيض صادراتها  
من النفط . هذا هو الخرف العربي والدولي الذي انطرح فيه مسألة الوحدة .

لكن ما هي الدوافع المباشرة للنظام الليبي والتونسي في الاعلان عن الوحدة بهذه السرعة ؟  
ثم كيف نفسر تراجع النظام التونسي المحتمل ؟

ان كان النظام الليبي معروفنا باتجاهه القومي وبيحيه شرقا وغربا عن امكانية بناء وحدة ثنائية او ثلاثية فانه علاوة  
على ذلك فهو متأثر بغيته في فشل الوحدة مع مصر نتيجة مماثلة نظام السادات ويحصل توجهه الى تونس  
ردة فعل ضد سياسة النظام المصري حول اهدافه من حرب أكتوبر وحول اريقته في النظر الى حل مسألة  
تحرير الارض بما في ذلك من تحرير فلسطين وحول توجه النظام المصري نحو السعودية ودول الخليج ومصلحته  
الامبريالية الامريكية . عدا ردة الفعل هذه وللاسباب ذاتها يعيش النظام الليبي علة عليية ودولية تجعله يبحث  
عن مخرج لها في اطار منظوره البرجوازي القومي .

ان كانت هذه الدوافع النظام الليبي فان النظام التونسي والمعروف بعذائه وحقد عطن الوحدة العربية  
بجميع اشكالها وصورها على قدر تبعية وذيولته للإمبريالية وللا استثمار الجديد ، بمجرد الاعلان عن  
الوحدة يتناقض بحدة مع مواقفه السابقة التي طالما زعمت ان تونس تشكل امة بذاتها وما الى ذلك من نزعة  
انفصالية انزالية مترسخة في ادولوجية الطبقة السائدة والمعبر عنها (بالبرقيية) .  
لكن استغرابنا ينصف اذا ادركنا الوضع الداخلي للنظام ولبعية المراعات السابقة الجارية واخ تلاقات وتشر  
اجنحة المعزب الحاكم . تقوم ازمة النظام في عجزه عن حل ابصت القوايا الحيوية للجماهير (المعاش وال  
التعليم وغيرها . .) كما تقوم في عزلته عن الشعب نتيجة سياسة الخرقاء والتي تحصل اساسا لصل

الرجعية من كبار الملاك المقارين والبيرقراطيين والبرجوازيين الذين لنفوذ الامبريالية و مصالحها بالبلاد  
تلقى هذا السياسة معارضة كبل الطبقات والقيادات الشعبية المستغلة والمقهوره وخاصة معارضة الطبقة  
الارهابية بحية لم يمد يمد السنالام امام عزلته وتناقضاته الداخليه الا القمخ وسيلة في تثبيت وفرض صلاته  
اما عن الجانب المناهض والسريه في الاعلان عن الوحدة فهذا ما تفسره تناقضات السنالام حيث بلغت  
الصراعات بين كطل و اجنحة الممنزلة الحاكمه درجة من الحدة لم تعرف من قبل لقد اصبحت كل فئة  
تتاورض الاخرى وتضيد لها الفرص والاحتمال والنايقاع بهما وهكذا توغلت هذه السياسة في وحل القضاء  
المستلكية والمالية لدرجة من التعسف ان اصبح معها القصر وسفراء الدول الامبريالية يقررون الاختيارات الا  
للبلاد كما كانت تقف وراء الاعلان السريخو والمفاجيء عين اتفاق جبرية اقلية من البرجوازية الحاكمة وغير  
الحاكمية في ورقة الوحدة لجمعية رابحة تقدم برها وتعزز موافقها رسميا وشعبيا بغير ان الاغلبية الساحقة  
من البيروقراطيين من امثال الطاهر بالخرنجة المستفيد من بقاء جهاز الدولة القمعي على ما هو عليه متحالين  
مع العناصر المشبوهة والعميلية والمهبطه صليبات وسياسيا بالامبريالية الامريكية وبالرجعية المغربية وغيرها من امثال الهادي  
نويرة وبوقية الابن... والتي تم الاتفاق في غيابها سرعان ما انقضت على المشروع للاجهز طيه وصورته بانه (قفزة في  
الفراغ) على حد تعبير الهادي نويرة . يجتهد هذا الجناح الان في خلق الذرائع والمبررات للتوصل من الوحدة  
بوضعها في بوشة سياسة المراحل الجديدة لها حتى يتم تجميعها وصرف ثلر الخطاهير عنها .  
تقديرا لهذه المعالجات المحلية والمربية والدولية والاتفاق من واقع الحركة الوانية في كل من تونس وليبيا  
ومن اختيارات الفصائل الطبيعية للطبقة العاملة ني انه من واجب كل الثوريين تحديد موقف واضح ازاء هذا  
المشروع والالتزام به : فمن حين تصف مبرقنا ال مساندة المشروطة :

مساندا : طان هذه المبادرة تأتي ضمن سياق تاريخي تقدمي ياتجاه وحدة الامة المغربية وتحررها الشامل  
ويلان الاتحاد مع الشعب الليبي في الوقت الحاضر يحمل من الشعب التونسي داخل الازدولة الموحدة في شروط  
سياسية واقتصادية اكثر تنورا من نفوذ الامبريالية والاستعمار الجديد سياسيا واقتصاديا وثقافيا .  
مولان ما سوف توفره الوحدة بين الشعبين المن امكانيات اقتصادية وثقافية وعلمية كافية اخق الشروط الموضوعية نحو  
تطور افضل للقوى الانتاجية ولتوسيع السوق المحلية وبالتالي لخلق قاعدية مادية واجتماعية اكثر صلابة تدعم الاستقلال  
المولخي . هذا زيادة على جعل بعض المطالب الرامنة في تعسين الوضع المعاشي للجماهير و ايجاد فرص عمل  
مما يحتم تزايد في افراد الدابة العاملة ويسمح للثرف المهاجر منها بالعودة لوطنهم و ديا دوره في الانتاج وفي  
الصراع الطبقي المباشر فاستخدا بذلك صفق المناهضة السابقة

بجلائه بطرح مساندة الوحدة انفتحت نفسية هامة في الجبهة الاديولوجية والسياسية للطبقة الساندة بتونس  
بان نسفت العلاقات حزب الاديولوجية الاقليمية والاهرت سخف اذ عاءت وتوجهات بورقوية السابقة وكل  
من جرى مجراها ذات اليمين الرجعي اذ ذات اليسار الكوموناليتي والسعدي الترتسكي او البرودوني .  
كما وضعت هذه المبادرة بيد الشعب وبيد طلائعه الثورية خاصة سلاعا سياسيا حافظ بان شخصت قضية الوحدة ووضعت ا  
في جدول اعمالها الرامنة بعد ان كانت تثيرها ذكي تاريخية سابقة او محاولة بعيدة في المشرق العربي . مهمما  
ان البصير القريب لهذه المبادرة فانها ساهمت في تعميق وعي الجماهير السياسي ان مكنتها من كشف تناقضات النظام و  
العناصر العميلة في الوقت الذي عززت فيه طموح الشعب في التحرر والوحدة .

نحن ان نؤيد قيام الوحدة فنانا في سبيل نجلدهما واستمرارها وحرسا على ان تكون خطوة فعلية ومن  
مذاور تحرر يستهدف الاستقلال والديقراطية ناللب بالكف فورا عن اعتقال ومنايقة العناصر الوطنية والتقدمية  
تحيينا للجماهير من اده دورها في الاستفتاء .  
كما نتوجه بهذه المناسبة لشعبنا الكادح بان يتسلح باليقظة والحذر وان يتأكد بان وحدته الفعلية تتبع من ارادته و  
تصميمه حتى تكون هذا الوحدة لصالحه لا بد من البضال لتحقيق المالب الرئيسية للتناحية :  
ضرب المصالح الامبريالية في كل من تونس وليبيا بالقضاء على مركزاتها السياسية والاقتصادية والثقافية  
متهففة كل العناصر المرتبلة والمشبوهة والمقمعية المجرمة  
باجراء تحولات اساسية في العلاقات الاجتماعية وخاصة بتحرير القوى الفتحة في السريف باجراء اصلاح  
زراعي جذري .

بان تكون هذه الوحدة خطورة نحو الوحدة العربية الشاملة وليست ضاورة محورية يستهدف هذا خلق

بكتلات جمهورية في الوطن العربي تندفعها مخططات ومصالح دول كبرى استغنية .

كما تكون قسامة لتحرير العربي عامة ولضلال الشعب الفلسطيني الشقة يبق خاصة .

كما ان الشعب يمان يتمكن شعب الوحدة من اداء دوره على الصعيد العالمي بالاسف ام الفعال في النضال

ضد الامبريالية والاستعمار الجديد و من اجل استقلال الشعوب والسلم والديمقراطية .

يتمتع جميعا بمساواة الكرامة : نحن ملتزمون جميعا بالنضال الفوري على ان يتضمن

الاستفتاء على الوحدة الاستفتاء على دستور جمهوري وطني وتقدميا يتضمن خاصة التاكيد على توفير الحريات

الاساسية لمجمل اثر الشعب (وخلاصة حرية الصحافة والتعبير حرية المعتقد الديني والمذهبي حرية التجمع السياسي

و النقابي )

ان هذا الموقف يشمل الحد الأدنى لبرنامج وطني ديمقراطي نحن ملتزمون بتحقيقه ايضا

السياسية والاجتماعية مهما كانت النتائج المنجز عن محاربة الوحدة الجارية

الوحدة لنضال الجماهير العمالية من اجل الاستقلال والوحدة والديمقراطية

بالحد لنضال الشعب الفلسطيني العربي المصكشافج

عاش نضال الشعب الفلسطيني كمثل من تونس والجزيرة

مستقل الامبريالية والسياسية والرجعية العربية

بستور في 27-1-1974

الحركة الديمقراطية الجماهيرية

Le bourguibisme agonisant  
ou qui sème le vent récolte la tempête

---

Commencée dans l'euphorie, la première période de l'histoire du bourguibisme aboutit à une crise économique et sociale épouvantable. L'indépendance arrachée par la lutte de tout un peuple, Bourguiba et la petite bourgeoisie tunisienne l'ont accaparée à leur seul profit. La bourgeoisie féodale traditionnelle, issue de l'époque coloniale, a été écrasée; le régime beylical balayé. Sur leurs décombres s'édifia la nouvelle bourgeoisie. Celle-ci fonda son essor sur le libéralisme économique le plus classique. Au peuple elle promet monts et merveilles. Elle avait besoin de son secours pour achever l'écrasement de la couche traditionnelle vacillante, et pour éliminer la couche montante d'arri- vistes et de bureaucrates. Classe de parasites aux courtes vues, congénitalement incapable de régénérer une société archaïque, imprégnée du goût et de l'esprit français essoufflé de la première moitié de ce siècle, cette nouvelle bourgeoisie finit par se trouver dans l'impasse.

Bourguiba aurait dû alors abdiquer. Mais personne ne l'y conviait. Il pouvait encore servir. Il put mystifier. La politique dirigiste, préconisée par Ben Salah et naguère combattue, devient le cheval de bataille qui assurerait le décollage économique et permettrait de doubler en peu de temps le niveau de vie des tunisiens. Bourguiba traitait Ben Salah en allié et ami. Il disait de lui: "Je l'ai mis à l'épreuve, je lui ai accordé ma confiance et j'en ai conclu qu'il joint à la compétence, à la capacité, la loyauté, et le dévouement à sa tâche."

Ben Salah entouré de ses bureaucrates, gouverneurs tyranniques, petits présidents prétentieux, syndicalistes vomis par leurs ouvriers, se mit à échafauder des modèles, à bâtir des chimères. On l'avait appelé simplement pour ravalier la façade, pour remettre le train en marche, moyennant quelques slogans: socialisme destourien, coopératives, plan... Le voici que, de coopératives en coopératives et de plan en plan, il dévoila à la petite bourgeoisie qu'il la menait à sa propre ruine,

au profit d'une couche autrement dynamique et entreprenante.

La petite bourgeoisie crie à la forfaiture. Elle appelle le peuple à son secours. Elle lui jette quelques miettes pour le séduire. Elle consent une augmentation des salaires bloqués depuis douze ans. Elle lui promet de nouveau des monts et des merveilles.

Mais aujourd'hui la petite bourgeoisie n'a pas de politique de rechange pour consolider ses privilèges devant les visées des bureaucrates et des arrivistes. Il lui reste à s'en remettre à l'étranger. Elle s'agite. Elle hésite. On entend des sons curieux. Mestiri compte ses atouts. Il se propose: "Le chef de l'Etat, en raison de sa maladie, n'est pas en mesure d'assumer pleinement, et pour un temps indéterminé, les devoirs de sa haute charge... Il est nécessaire d'assainir le climat général en assurant pratiquement l'exercice des libertés publiques garanti par la constitution." Bourguiba a un dernier sursaut. Il ordonne un procès contre Ben Salah. Il convoque à Paris, où il poursuit un traitement médical, son premier ministre. Il faut aller vite.

Ce procès est une comédie. Une de plus. Halte à la mystification!

Les violations commises contre le peuple tunisien, que l'on veut imputer à la gestion de Ben Salah, engagent directement et en premier lieu la responsabilité de Bourguiba. Le 24 juillet 1961, il déclarait lui-même, clairement: "Je tiens à proclamer que je suis le premier responsable des actes de mon gouvernement... De plus vous savez que je supervise tout et que rien ne se fait à mon insu. De cette façon, je crois avoir coupé l'herbe sous les pieds de ceux qui, tout en me ménageant personnellement, jettent la suspicion sur mes collaborateurs."

Que des irrégularités aient été relevées chez Ben Salah, nul doute qu'elles existent. Mais le gouvernement admet bien que c'est la première fois depuis l'indépendance qu'il dresse un bilan de la gestion budgétaire. La gestion de Ben Salah a été mauvaise, soit. La gestion des affaires de l'Etat est pire.

Celui qui accuse aujourd'hui Ben Salah de l'avoir maintenu dans l'ignorance de la réalité budgétaire, nie-t-il que son contrôle sur l'activité financière des départements ministériels s'exerce de façon permanente

à l'occasion des divers actes de préparation et d'exécution du budget?

Celui qui accuse aujourd'hui Ben Salah d'avoir usé et abusé de la technique des avances de trésorerie, le savait sans trop s'en émouvoir auparavant. "Les investissements internes, déclarait-il le 21 mai 1965, ont dépassé nos prévisions... Le déficit a pu être comblé par le Trésor, par les banques."

Celui qui accuse aujourd'hui Ben Salah d'avoir pris des participations dans les entreprises sans autorisation de la loi, n'ignore pas que la loi en Tunisie n'est pas l'instrument qui autorise, mais celui qui doit consacrer le fait accompli, après une mise en scène habilement orchestrée pour obtenir une soit-disant participation des intéressés et leur adhésion. Bourguiba pouvait dire: "Le système? quel système? le Système c'est moi."

Celui qui accuse aujourd'hui Ben Salah d'avoir "une trop grande propension à la dépense, la volonté effrénée d'entreprendre des investissements coûte que coûte", a lui-même à répondre de sa trop grande propension au gaspillage: multiplication des fêtes de sa naissance, de son retour d'exil, entretien de son futur tombeau, prolifération de ses ambassades, de ses palais, construction à Monastir, son village natal, de son autoroute, de son aérodrome, de son port, sans raison économique évidente ou loitaine.

Celui qui accuse aujourd'hui Ben Salah d'avoir mené une action incohérente, oublie ses propres errements dans le choix de ses hommes, de ses alliances, de sa politique. Europe, Amérique, libéralisme, dirigisme, mon cœur balance. Il oublie son rendez-vous manqué. Dans cinq ans, affirmait-il péremptoirement, il y a une dizaine d'années, nous verrons qui de l'Egypte ou de la Tunisie aura vaincu son sous-développement. Et patati et patata.

Ben Salah entouré de ses bureaucrates, gouverneurs tyranniques, petits  
Aujourd'hui le peuple ne peut plus être mystifié. Il a longtemps plié sous l'oppression et la répression de la bourgeoisie pour prendre maintenant position pour une fraction contre l'autre, sauf pour mettre à nu les contradictions et l'échec de l'une et de l'autre. Avec, bien...  
Voilà que, de coopératives en coopératives et de plan en plan, il dévoila à la petite bourgeoisie qu'il la menait à sa propre ruine,

المحاضرة الوطنية التونسية  
شاعر سرى الجزيرة  
القاهرة

تليفون : ٨٠٦٤٤٢

بيان حول الصراع القائم حاليا داخل الكتل  
البورقينية المتصارعة على وراثة الرجل المريض

في ليلة الساد من عشر من مارس عند ما فاجأت بورقيه ازمة قلبية حادة ظن ممرضها المحيطون به ان نهايته قد حانت ، ورغم الهمج الذي ساد تضر بورقية سارت زوجته وسيله بن همار ، بالاتصال بالباهي الادغم ، تدعوه لاتخاذ الاجراءات اللازمة للسيطرة على الموقف ومنع الجماعات الاخرى من استغلاله لصالحها ، وفورا استدعى الباهي مجلس الرئاسة الى منزله واستصدر منه قرارا بتوليده رئاسة الجمهورية ، واتصل ببنائده الجيوش الحبيب الطيب وطلب منه اعلان حالة الطوارئ وتنظيم كبار الضباط لمواجهة الموقف واحتمال حدوث انفجارات شمية او تحريك الكتل التي يرأسها احمد بن صالح للاستيلاء على السلطة ، واستدعى البشير زكي العيون ، فائق الشهيد صالح بن يوسف والمعروف بقبالة عمسات القتل والارباب التي تخصصت في منازرة المعارضة وازهقت الكثير من الارواح ، والذي كان قد تم استجوابه من على المسرح بسبب فظاظة الاعمال المنسوبة اليه ، وطلب منه تجميع هذه العماليات ، وتسليحها بثلاثة آلاف قطعة سلاح سلمت له فورا بواسطة قائد السبسي وزير الداخلية بناء على طلب الباهي الادغم ، وتمت اتصالات عاجلة ، بالتنسيق مع الصادق المقدم رئيس مجلس الامه وامكن خلال بضع ساعات تجميع عدد كبير من هؤلاء الرجال ، حملتهم الحزب من انصار احمد بن صالح للممرات الحساسة والى قرب منازل رؤساء شعب الحزب من انصار احمد بن صالح للممرات من القيام بأى عمل ، والى منازل المرؤفين بعد ائتمار للنظام القائم .

وتمكن الباهي الادغم من جمع كافة رجال " الجيل القديم " على اخصاصهم مستغلا الخطر المشترك المتعلق فى احمد بن صالح مثل ما يسمى " بالجيل الجديد " فى الحزب والدولة ، والذي يسيطر انصاره على كثير من مراكز الحزب ووظائف الدولة والحكم ، واستغل الادغم وجود احمد بن صالح فى باريس فى تلك الليلة واستطاع ان يقنع على السلطة الفعلية تهريدا لاعلان قرار مجلس الرياسة بمجرد وفاة بورقينية الامرالذى كانوا يتوقعونه بين لحظة واخرى ، ولم يكف الباهي بجمع الجيل القديم بسلا ارسل مندوبا الى التليلسى ، رئيس اتحاد العمال السابق والذي لجأ الى سويسرا وطلب منه العودة ليضعه فى مواجهة احمد بن صالح فى الاوساط العمالية ، كما اجرى المنجس سليم اتصالات واسعة برؤساء المصالح الحكومية برؤساء النعامنيات وكل المهتم

الرهود انذا ما ايدوا الباهي الادغم ، وتشكلت ليلتها وزارة برئاسة الصادق المقدم رئيس مجلس الامة وعضوية كل من المنجي سليم وزير الخارجية والهادي نوبيرة وزيراً للتخطيط والمالية والاقتصاد واحمد المستيري وزير الدفاع وقائد السبسي وزيراً للدخلية والمنذر بن عمار وزيراً للشباب والشعور والاجتماعية ونجيب البوزيري وزيراً للاستعلامات ونسوري البورد الى وزيراً للعمل ومحمود المسعودي وزيراً للتعليم .

والملاحظ من هذا التشكيل ان الباهي الادغم ازاح كل الشباب افعال احمد بن صالح وزير التخطيط والمالية والغازلي القليس وزير الاستعلامات والحبيب بورقيبة الابن الذي اتهم ان تلك الليلة وتخلي عن مجموعته من الشهابوتيل مقابل تأييده للوضع سفارة في واشنطن .

اما احمد المستيري وزير الدفاع الحالي والذي اخذ هذا المنصب باعناق مسرع بن صالح وبورقيبه على اساس مساندته لمجموعة الشهاب ما لبث ان تحول فجأة الى جانب الادغم في تلك الليلة بعد ان اتفقه هذا ان مصلحة في الوتوف ضد احمد بن صالح .

وقد ما علم بن صالح بهذه الانباء عاد فوراً من باريس وطلب مقابلة بورقيبه لاطلاعه على ماتم لان وسيلة بن عمار كانت تخفى عنه كل هذا ، لانها ضالحة فيسه هي واقرباؤها من النزلاء وانها تكره بورقيبه الابن ابن زوجته ، وتكره بن صالح حليفه ومصحتها محققه بشكل كامل في التحالف مع الباهي الادغم الذي يمثل البرجوازية الثورنسية الكبيرة ، التحالف مع الملل المعارفين ، والمتعاونة مع المخسوط الاستعماري الامريكسي في المجالات السياسية والاقتصادية والمسكرية والتي تسيطر بفضل هذه السياسة على ثروات ومقدرات البلاد الاقتصادية .

وقد ما دخل بن صالح على بورقيبه ، طلب منه هذا عدم التعرض لاحمد التالي لانه ندم وعاد ليكره من اخطائه . فرد بن صالح بقوله :  
ان احمد التالي لم يعد ليندم وليكره ، او لانه مريض ويريد الاطمان عليك بل عاد ليثامر ضدك وقد ابتلك وضدي - لقد دبرت مؤامرة ضدك وصدتني انهم يريدون التشنج بربك وصدرك .

وقد هذا اللحد عاودت الازمة بورقيبه . واخرج بن صالح من جواره بالقوة بنساء على امر من وسيلة ، التي اخذت تحرض من يرمها على تنظيم مقابلات بورقيبه وتحذير يد من يقابلونه ، وتخضس هذه المقابلات حتى ولو كانت مع دبلوماسيين اجانب ، لكي لا تصل اى انباء الى بورقيبه مما يدبر لاتتسام تركته وهو ما زال حيا .



لا ينسى لبن صالح انه فضح علاقته بالمهينون الفرنسيين \* لومان \* الذي كان يتولس  
توريد لوازم الجيش ، اثناء تولي الباهي الادام وزارة الدفاع مقابل 10% يدفعها  
للباهي الادغم نظير تساهله في الاسرار والاصناف كما لا ينسى له فضحة لمليحات  
التهرب التي قام بها هانزي سماوحي صاحب جريدة \* كويها \* الفرنسية ولا يرس \* لصالح  
رجال المهد الحاضر الذين يهربون اموالهم الى بنوك مومبسا واوريا لعدم اطمئنانهم  
للاوضاع في تونس اما بن صالح فبذكر ان الادغم هو اقوى المقنات في طريقة الرومول  
الى المكانة الاولى في البلاد .

والمعارضة التونسية طليعة جماهير الشعب ، تحملن قناعة الشعب التونسي بان  
كل الاطراف الرجعية المتنازعة انما تعبر من ازمة النظام البورقيس بكل ما يطه مسن  
رجعية في الداخل ومالك للاستعمار .

ويؤيد المعارضة كل القوات الشعبية والوطنية فالعمال بكل ما هانوه في النظام  
البورقيسي من تخفيض واستقطاعات في الاجور ، وهطالة وتضييق في الحريات وترتيب  
اراداتهم والقضاء على فعاله اتحادهم بفصل رجال من اعمال بن صالح ، والفلاحون  
الذين هانوا من مخالفة النظام لكبار الملاك العقارين ، وما تعرضوا له من دمار  
وخراب بسبب السياسة التي جفدها ونادي بها اعمال الباهي الادغم ، والجيش الذي  
يحاق ضباطه المعغار وجنوده من تصف وسميرة قيادته من طبقة المسكرين المحترفين  
الذين ينقلون ولاتهم لمن يدفع اكثر ، الذين وضعوا معدات البلاد الدافعين  
في بنزرت وغيرها في خدعة الاستراتيجية الاستعمارية الامريكية التي تركز اعمالها فسي  
المغرب وتونس بعد طرد فرنسا لقوات حلف الاطلس . هذا الجيش التونسي الذي  
يعاني من سياسة احمد المستوي في مطاردة ويزل ومحاكمة الضباط والجنود الوطنيين  
والذي ينقل ولائه بين الباهي الادغم وبين صالح وبالحكس لا يريد ان يدخل طرفا  
في الصراع رغم انقسام قيادته الكامل والنظام في هذا النزاع المخصوص ، الذي لسن  
تستفيد منه سوى البرجوازية التونسية والاستعمار الامريكي الذي بدوره يراهن على  
الفرقيتين ولا يقطع جهاله باي منهما . فهو وان كان يرى الباهي اسلم قياديا ، لان  
استعداداته للتعاون غير مشروط ، الا انه يدرك انه قد يضطر الى الاتجاه الذي  
رجال من اعمال احمد بن صالح ، لمحاصرة المد الشعبي والاتجاه الاشتراكي بمسوخ  
فارقة ومجوفه تودي في التحليل الاخير الى خدعة المصالح الطبقية والاستعمارية  
وتحاول تقديم نفسها كبديل للحركة الثورية في البلاد العربية المتحررة وكقطب مناوي  
لها . ومن هنا فالسياسة الامريكية تودي كلا الفرقتين .

والمعارضة التونسية تدرك ان هذه الانقسامات تشتهز المرحلة الانتالية المميصة  
من تاريخ تونس حتى تتاور مع الاستعمار لتعيد حياتها وسيطرة الرجعية على مقدرات

الشمب وأن الولايات المتحدة لا بد ان ترعى بشغلها مع من يضمن مصالحها الاستعمارية  
ويغذ مايرسها في ارض تونس والمغرب العربي • والشعب التونسي لن يسمح للاستعمار  
الامريكى بان يهدد حياة الرجعية التونسية على حساب مصالحه •

كما ان المعارضة التونسية تؤمن أن خلاص الشعب التونسي لن يتحقق الا بالقضاء  
على النظام التونسي بجزوه وعلاؤه • خاصة وأن الداهم الثلاث الذى يعتمد عليه  
النظام الحالى • وهى دكتاتورية بورژييه وفاشية تنظيم الحزب • وتأيد الطبقة  
المستغلة لها • هذه الداهم بدأت تتهاور وتتهاوى ويفضح زيفها وتفجر تناقضاتها •  
والمعجب ان يلف حول قياداته الثورية المتمثلة فى المعارضة الشعبية وتنظيمات  
الشباب والطلاب وصغار الضباط وقادة الجيش • مدمم على انبهاه الحكم البورژيوى  
الفاشى وارجاع تونس الى حظيرة العمل التحرى للبناء • للذى يؤمن لوطنه الحريرة  
والكرامة وللمشعب حقوقه المشروعة •

من المعارضة الوطنية التونسية

(ابراهيم طوبال)

القاهرة فى ١٥/٥/١٩٦٧

Paris, le 20 Décembre 1971

Monsieur Mohamed BELLALOUNA  
Ministre de la Justice

TUNIS

Monsieur le Ministre,

Le Comité International pour la sauvegarde des Droits de l'Homme en Tunisie se voit contraint d'élever auprès de vous la plus ferme protestation contre le sort actuellement réservé à Monsieur Ahmed ben Othman Erredaoui.

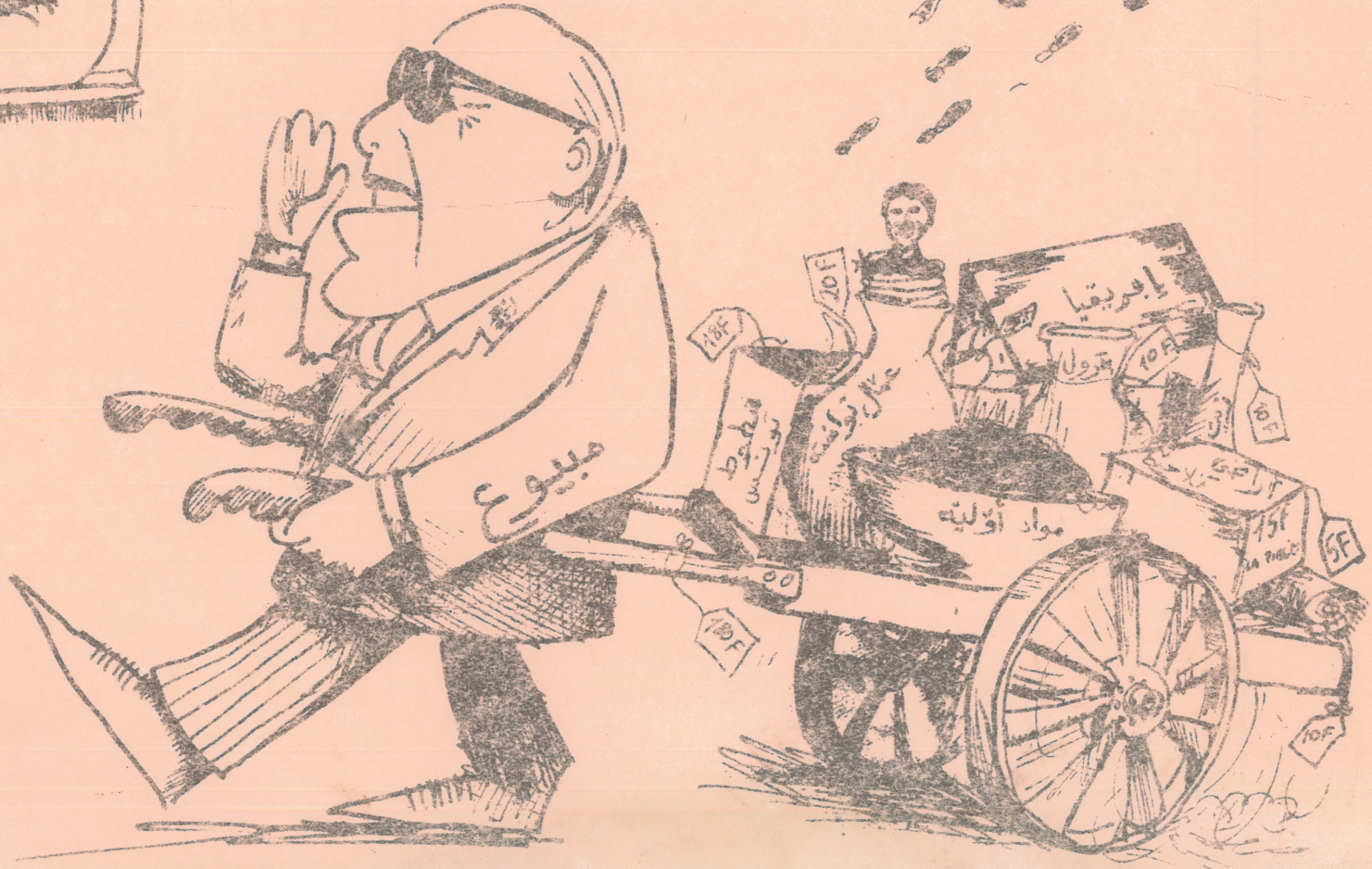
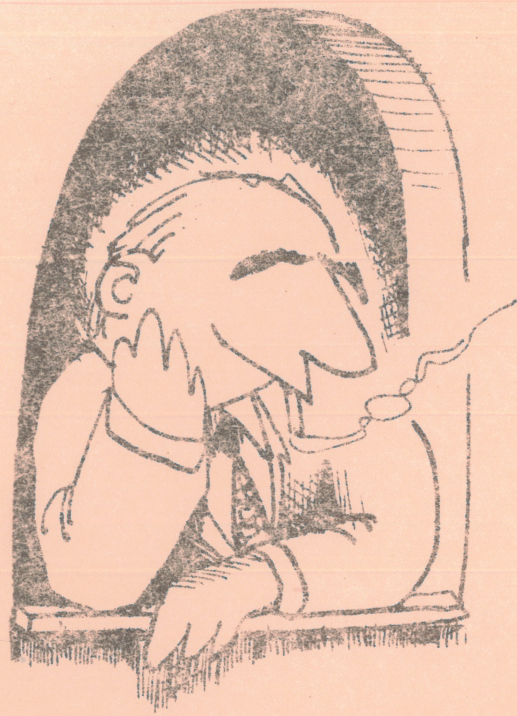
Ce citoyen tunisien est détenu à Tunis depuis plus de 7 mois dans des conditions interdites par la législation internationale concernant les règles minimales obligatoires de détention : sans aucun contact avec sa famille depuis le début de son emprisonnement, il n'a pu recevoir que deux fois la visite de son avocat, et vit en cellule dans un état de totale solitude.

En outre, force nous est de constater que les charges relevées contre lui au cours de l'instruction ne sont rien de plus que des délits d'opinion (diffusion et rédaction d'une publication indépendante d'opposition) et qu'en conséquence son maintien en prison est formellement condamné par les articles 5, 9, 18 et 19 de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme, ainsi que par la Constitution Tunisienne, qui garantit la liberté d'expression.

En nous permettant de vous rappeler qu'il est de votre devoir strict d'user de votre autorité pour soustraire au plus tôt un citoyen tunisien à une détention inhumaine et inexplicable, nous vous prions, Monsieur le Ministre, de bien vouloir trouver ici l'expression de notre haute considération.

Le Comité

# زيارة بورقيبة لبيبدو



بورقيبة: كل شيء للبيع  
بيبدو: تحيا الصداقة  
والتعاون ما بيننا

## DECLARATION DES COMMUNISTES TUNISIENS :

### Nouvelle crise au sein du P S D et du gouvernement La véritable solution est à gauche !

Une nouvelle crise vient d'éclater au sein du Parti Socialiste Destourien et du gouvernement, à la suite de la démission de M. Ahmed MESTIRI de ses fonctions de membre du bureau politique et de Secrétaire d'Etat à la Défense Nationale. La déclaration publique faite par Mr Mestiri pour justifier son geste, donne tout son sens à cette crise. Elle fait éclater au grand jour l'opposition constamment manifestée à la politique de planification par certaines couches de la bourgeoisie tunisienne qui restent attachées à l'économie de libre entreprise et ne tolèrent l'intervention de l'Etat que dans la mesure où elle est limitée et prépare le terrain au capitalisme privé.

Les communistes tunisiens, qui ont souvent critiqué les inconvénients de la politique gouvernementale ainsi que les conceptions idéologiques faussées sur lesquelles se fonde cette politique, repoussent cette opposition et rejettent catégoriquement la tendance à remettre en cause les acquis positifs, si petits et si insuffisants soient-ils. Ils considèrent que la crise actuelle, plus encore que celles qui l'ont précédée, montre clairement que, comme ils l'ont toujours affirmé :

- 1) l'homogénéité du PSD, officiellement proclamée, n'est qu'une homogénéité de façade derrière laquelle s'affrontent des forces sociales et politiques contradictoires ;
- 2) les contradictions de classes et la lutte des classes constituent une réalité objective. On a beau le nier par un acte volontaire, elles ne s'en manifestent pas moins dans le pays sous une forme ou une autre; elles se reflètent au sein même du parti unique ;
- 3) on ne peut prétendre mener une politique de développement avancée avec l'appui de forces sociales objectivement opposées à cette politique ;
- 4) l'union nationale ne peut avoir aujourd'hui le même contenu que du temps de la lutte pour l'indépendance, mais doit être conçue comme une alliance démocratique des forces sociales et politiques réellement attachées au succès d'une politique de développement non-capitaliste ;
- 5) au moment où les forces de gauche font l'objet de mesures répressives, les forces de droite tirent avantage de la politique équivoque du gouvernement et cherchent à entraîner dans leur sillage les masses populaires qui subissent le plus lourdement les contre-coups des difficultés économiques actuelles .

+ + + + +

Mais quelle solution ?

Ceux qui, au sein du PSD, veulent réellement une politique de développement progressiste, tireront-ils les leçons, toutes les leçons de cette crise qui fait suite à tant d'autres ?

Il est certes bon que le gouvernement et la direction du PSD réaffirment la politique de planification et la nécessité de poursuivre les réformes de structures. Mais ce sont, en même temps, les mêmes équivoques qui persistent, les mêmes apaisements prodigués aux partisans de la privatisation de l'économie, le même mépris de la démocratie .

.../...

Or, il faut sortir de l'équivoque. La solution, la véritable solution, c'est à gauche que l'on peut la trouver. Elle est dans une politique plus radicale qui comporte notamment: la réforme agraire généralisée, la nationalisation du commerce extérieur et de gros, l'extension du secteur industriel d'Etat, la promotion de véritables coopératives ainsi que la répudiation du pro-américanisme qui confine notre pays à une aide conditionnée, inefficace et onéreuse. Elle est encore dans une politique qui réponde aux vœux des travailleurs, aux vœux de toutes les masses populaires et s'appuie résolument sur elles. Elle est enfin dans une politique démocratique qui mette fin aux mesures répressives prises à l'égard des forces politiques de gauche, qui donne aux travailleurs, à la jeunesse étudiante, aux intellectuels avancés, à l'ensemble des masses populaires, la possibilité de jouer pleinement leur rôle et qui permette ainsi une véritable confrontation des points de vue sur les problèmes du développement; car l'absence de démocratie, les multiples entraves à l'exercice effectif des libertés publiques et individuelles servent, en définitive et comme le montre l'expérience, les desseins des forces réactionnaires.

Le devoir des travailleurs, ouvriers et paysans, le devoir des communistes, de tous les progressistes, qu'ils soient au sein du P.S.D. ou en dehors de ce parti, c'est de tout mettre en oeuvre pour que soient limitées économiquement et isolées politiquement les forces sociales et politiques les plus réactionnaires. Il leur revient de prendre en mains les problèmes qui intéressent l'avenir du pays de se saisir des acquisitions positives, si limitées soient-elles, et d'exiger leur développement de façon à donner à la politique de planification le contenu progressiste qu'elle doit avoir, de façon à ouvrir la voie à une perspective non-capitaliste pouvant conduire au socialisme.

EXIGEONS LA LIBERATION IMMEDIATE DES PRISONNIERS  
POLITIQUES TUNISIENS

Nos camarades qui ont lutté avec acharnement contre l'oppression du peuple et pour les libertés démocratiques sont toujours à la merci de l'arbitraire policier. Isolement total, tortures quotidiennes, tel a été leur sort pendant près de trois mois. Les tortures étaient telles qu'il a fallu longtemps pour que leurs traces disparaissent et qu'on autorise enfin certains détenus à avoir la visite de leurs familles.

Aucun des droits n'est respecté: gardes à vue de trois mois, aucun contact avec les avocats, pas de correspondance....

Ceux qui étaient sous surveillance administrative ou policière ont trouvé leur situation aggravée. Après avoir été maintenus arbitrairement pendant des mois à la sûreté, ils viennent d'être à nouveau assignés à résidence.

Camarades, encore une fois le pouvoir s'acharne sur les militants révolutionnaires et cherche à les anéantir; comme d'habitude, il exerce des pressions sur eux. Il essaye de leur soutirer des lettres de pardon.

Mais ils ne se laissent pas faire. Ils luttent contre les conditions illégales qui sont les leur. Ils réclament d'être remis à la justice.

Camarades, à Tunis, malgré la répression, le soutien et la défense s'organisent

Organisons, nous aussi, le soutien actif et la défense des détenus.

Arrachons-les à l'arbitraire policier.

Exigeons leur libération immédiate.

Groupe d'Etudes et d'Action Socialistes Tunisiens (G.E.A.S.T.)

Paris le 8 mai 1972





## LA REPRESSION ADMINISTRATIVE

### LES CAMPS DE TRAVAUX FORCES DE SAOUAF ET D'EL HOUAREB

*l'année dernière*

La vague de répression qui a sévi récemment à Tunis ne s'est pas limitée comme le laissent entendre les organes d'information du régime aux étudiants *de l'université* *de* l'université<sup>1968</sup> puisqu'on a appris qu'un groupe de six ouvriers également arrêtés en Avril ~~dernier~~ et jetés en prison après un séjour d'un mois et demi dans les centres de rééducation de Saouaf et d'El Houareb a comparu finalement devant la Cour de Sûreté de l'Etat.

A la suite de la dissolution du parti Communiste Tunisien en Janvier 1963, deux de ses militants ouvriers n'admettant pas l'attitude liquidatrice ~~des~~ des dirigeants du P.C.T. qui avaient donné la consigne de se disperser et d'attendre des temps meilleurs pour reprendre leurs activités, ont continué à se voir et à discuter avec d'autres ouvriers.

L'isolement de ce petit cercle et sa faiblesse idéologique lui ont fait admettre que la situation ne se prêtait pas à une activité pratique.

Les membres se sont cantonnés dans un travail de formation théorique et d'études de textes fondamentaux de la théorie Marxiste, s'appuyant pour cela sur la documentation fournie par les ambassades et les agents des pays socialistes. Ouvrages vendus publiquement dans les librairies de Tunis

Les mouvements à l'Université et plus spécialement l'appel de notre Groupe lors de la visite de Humphrey les ont mis devant le problème de (la lutte) contre l'impérialisme et de la nécessité de l'action.

La prédominance parmi eux des idées réformistes et les risques de répression leur ont fait faire un premier projet de tract.

Ceux d'entre eux qui tentèrent de se joindre au mouvement étudiant n'ont pas pu le faire faute de (contact) dans ce milieu.

S'ils se sont mal résignés à ne pas prendre une part active aux manifestations de Janvier 1968 l'ampleur de la répression de Mars et le fait de voir se battre leur ont fait prendre des positions plus avancées. Et si le deuxième tract n'a pas vu le jour, encore une fois, il ne faut pas en chercher la raison en dehors des conditions matérielles insuffisantes.

Le 11 Avril tout le groupe s'est vu embarquer dans les locaux de la police.

Comme d'habitude les arrestations s'accompagnaient d'une série de mesures coercitives, d'infractions aux règles les plus élémentaires des droits de l'homme et du citoyen: perquisitions sans mandat, tortures, durée anormale de la garde à vue....

Leurs parents alarmés par leur absence prolongée et après avoir vainement parcouru tous les postes de police se sont présentés à plusieurs reprises devant la D.S.T., mais ont été refoulés sans aucune indication.

Le jeune BOUAZIZ âgé de seize ans, arrêté alors qu'il se trouvait accidentellement le jour des arrestations, n'a été relâché que trois jours plus tard.

Devant l'impossibilité de rassembler la moindre preuve juridique lui permettant de les faire condamner, le pouvoir a recouru à un procédé dont on ne sait pas à quel point il est utilisé. Il les a fait passer discrètement devant la "commission de travail rééducatif" dans les deux camps de Saouaf et d'El Houareb.

Cette institution créée il y a quelques années doit en principe récupérer les vagabonds et les "parasites sociaux" et leur enseigner un métier avant de les rendre à la liberté.

En fait les choses sont très différentes: il s'agit d'une répression administrative qui ne fait l'objet d'aucun contrôle et où les accusés ne peuvent se défendre ni avoir d'avocats. C'est ainsi que l'un des ouvriers, voulant expliquer qu'on lui reprochait ses idées politiques, s'est entendu répondre par le président de la commission: "je ne suis pas ici pour discuter de Nasser ou du Communisme".

L'utilisation de cette procédure arbitraire et désuète contre les opposants alors qu'elle ne devrait concerner que (les inadaptés) au travail, n'est pas un fait nouveau. Hédi GOUI, dirigeant syndicaliste qui avait commis le crime d'appuyer une tentative de grève avait été envoyé en 1965 au camp d'El Houareb où il a passé quinze mois ! Cela montre à quel point quand il est à l'abri de l'opinion, le régime se soucie peu des libertés et du vernis de légalité qu'il observe dans d'autres cas. Le fait qu'il s'agisse de réprimer des ouvriers et des petits employés, et non pas des intellectuels ou des bourgeois explique aussi le procédé utilisé. Les différentes classes ne sont pas égales même devant la répression. On pourra en juger si on sait que ce sont des centres de travail rééducatifs auprès desquels la prison paraît un hôtel. Le centre d'El Houareb était un grand domaine agricole repris en 1962 par le gouvernement Tunisien qui l'a transformé en centre de travail rééducatif, celui là même qui est souvent cité par le Président dans ses discours les plus hargneux et dont la seule évocation fait frémir. Ce centre est organisé comme un véritable camp de concentration. On y travaille dix heures par jour dans des conditions inhumaines et en toute saison. Par la rigueur de sa discipline, par l'extrême variété des sanctions allant de la bastonnade avec le faneux (aravache en nerfs de boeufs) et de la privation de nourriture aux caves puantes où les détenus sont attachés par les pieds à de lourdes chaînes et où on a juste l'espace pour rester accroupi et ceci pendant des jours, on a peine à croire qu'on se trouve dans un établissement dont l'objectif est de rééduquer par le travail et de réintégrer à la vie sociale ses pensionnaires. Le travail à El Houareb est effectué sous les claquements continuels du fouet et ne profite qu'au Gouverneur aux Délégués et aux Hautes personnalités de la région. Le directeur du camp. Un seul des six, un employé, fut envoyé dans ce camp en principe pour six mois. Dès son arrivée il affecté au travail d'arrachages de fèves et de creusements de trous de plantation. On le forçait à porter des sacs de 120 kg sur de longues distances. Puis vint le travail à la carrière et des grosses pierres qu'on l'obligeait à transporter jusqu'au camion et hisser à la force des bras. Quant aux soins médicaux ils n'existent tout simplement pas. Alors que deux de leurs camarades étaient relâchés les trois autres étaient condamnés à des peines de 4 à 5 mois et envoyé à Saouaf. Ce camp ne le cède en rien à celui d'El Houareb. Dès leur arrivée nos trois ouvriers ont été habillés en haillons et isolés dans une pièce pendant trois jours. Le 4<sup>ème</sup> jour on les amena dans une carrière où ils travaillèrent d'arrache pieds pendant neuf heures. Ensuite on les affecta au désherbage, un travail sans utilité d'un sol stérile. Il semble que malgré des conditions inhumaines de travail ces trois ouvriers ont eu droit à un régime spécial puisqu'ils ont été gardés de très près tout le temps qu'ils sont restés par le terrible et tyrannique gardien chef Ali Slimane aux mains douteuses qui se flatait d'être appelé Al Capone. Quant au régime alimentaire il est lamentable. A base de soupe de fèves et de courges additionnées de 5 grammes d'harissa, 10 grammes de conserves de tomates et une cuillerée d'huile de soja par tête, une tranche de pain vieux de cinq jours, ce régime est nettement insuffisant pour le travail excessif de ces centres. Il existe bien une infirmerie mais elle n'a jamais servi. D'ailleurs il n'y a pas d'infirmier. De retour dans les chambrs harassés de fatigue, les détenus n'ont d'autre distraction que de se raconter leurs tristes journées ou les événements qui ont fait histoire dans ces centres. Pour avoir une idée de ce régime barbare qui ne peut découler d'un comportement sain et normal, citons quelques-uns de ces événements. Les détenus à Saouaf ne travaillent pas sur place.

Il leur arrive de s'éloigner du centre du logement à des distances de 5 à 6 km. Pieds nus et légèrement habillés on les emmène au fond comme des troupeaux de moutons, dans cette région montagneuse où il fait particulièrement froid en hiver et chaud en été. Au cours d'une de ces "randonnées" un gardien a voulu s'amuser en faisant monter 34 détenus sur une

Aucune sanction n'a été prise contre ce gardien cynique, aux pratiques fascistes. Le directeur Habib El Hani n'est pas en reste. Il bat systématiquement tout détenu qui ose "le regarder dans les yeux" et lorsque le malheureux tombe sous les coups de poings il a droit de le cravacher.

On fait également marcher à genoux sur le gravier les détenus que l'on sort du cachot "pour leur faire faire de la gymnastique".

On conçoit qu'avec ces régimes les évasions soient nombreuses, malgré les représailles terribles qui les attend en cas de capture.

Un fugitif repris fut pendu par les pieds à un arbre après avoir été enduit de sucre, à une saison où les mouches et les insectes sont particulièrement abondants....

Quant au travail rééducatif, il faut dire que s'il existe des ateliers ils sont complètement vides et jamais les détenus n'y travaillent. On ne s'en souvient que lors des visites officielles. C'est ainsi qu'en Mai dernier lors de la visite du Secrétaire d'Etat à l'Intérieur, les responsables de ce centre achetèrent une grande quantité de portes et de fenêtres toutes faites pour les présenter à leur hôte comme le travail des détenus eux-mêmes. Ils sont même allés jusqu'à semer le parterre de sciure et à faire effectuer aux ouvriers un simulacre de travail pour donner le change.

Les centres sont gardés jalousement à l'abri de toute curiosité.

Certaines personnes qui ont demandé à le visiter et à discuter des moyens qui y sont mis en oeuvre pour la rééducation des délinquants n'ont jamais reçus de réponse.

Le 8 Juillet les 4 "réduqués" et leurs camarades laissés en liberté étaient ramenés à Tunis et envoyés en prison.

Dans la masse d'arbitraire constituée par le procès des étudiants, d'enseignants, la condamnation sans fondements de ces 6 ouvriers a des chances de passer inaperçue, tout en montrant la volonté du régime de supprimer toute velléité d'opposition.

Peu importe au pouvoir qu'il tourne sa propre justice en dérision en faisant juger pour des idées politiques ceux qu'il avait déjà condamnés comme "parasites sociaux".

Tout est bon pour terroriser ses adversaires. Nous n'en doutons pas.

Cela ne fait que montrer encore plus son impuissance à contenir le mécontentement des masses, mais sa répression aboutira à une résistance de plus en plus résolue.

A BAS LE SIONISME ET LA REACTION

La lutte de libération du peuple palestinien est partie intégrante de la lutte anti-impérialiste des peuples opprimés.

Devant la puissance et l'emprise de la propagande sioniste, devant l'arrogance du sionisme qui prétend représenter l'ensemble des Juifs du monde entier,

Nous, JUIFS de France et des pays arabes, nous engageons:

- à dénoncer la nature raciste du sionisme auprès de l'opinion publique française
- à affirmer notre solidarité totale et entière avec le peuple palestinien et sa juste de libération nationale

LE COMITE DE LIAISON JUIF PROGRESSISTE

COMITE TUNISIEN D'INFORMATION ET DE DEFENSE DES VICTIMES  
DE LA REPRESSION

COMMUNIQUE DE PRESSE SUR LE PROCES  
DES OUVRIERS GREVISTES DE LA SORETRAS !

Durant quatre jours du 1 au 4 Mai les ouvriers de la Soretras (Société régionale des transports de Sfax) ont mené une grève très dure. C'est la quatrième grève depuis janvier 1972. Ils revendiquent un statut du personnel avec une grille des salaires et sa réévaluation en fonction de la hausse des prix.

Refusant de mettre en circulation les cars de la société, les grévistes ont occupé les dépôts et ont fait face avec détermination aux menaces du ministre de l'intérieur Hédi Khefacha qui voulait faire appel à l'armée. Cette occupation s'est prolongée durant 3 jours au cours desquels les ouvriers ont été soumis à un véritable siège et selon l'aveu du journal gouvernemental "l'Action", la sûreté n'a réussi à mettre en circulation qu'un nombre très restreint de cars qui "sont convoyés à l'aller comme au retour par des motards de la garde nationale" (l'Action du 5-5-72). Fait significatif, le 4 Mai, moins de trois semaines après la réouverture des facultés et malgré les menaces du pouvoir les étudiants organisent à la faculté de droit un meeting de soutien aux grévistes de la Soretras alors que les ouvriers en sont à leur quatrième journée de grève.

Comme toujours le pouvoir réprime.

Et pour la première fois, après des arrestations des ouvriers sont jugés par les tribunaux. Jusqu'à présent les ouvriers les plus revendicatifs faisaient l'objet de mesures administratives : envoi dans des camps dits de "rééducation" (Saouaf, El Houareb), assignations à résidence. Ce fut le cas notamment, après la grève des cheminots de Sidi Fathallah en octobre 70, qui avait eu un retentissement important à cause de son ampleur et de sa durée : des mesures d'assignation à résidence dans des villages du Sud avaient été prises qui sont maintenues jusqu'à ce jour. Il avait été question d'un procès mais le pouvoir n'avait pas osé le faire.

Cette fois, le 10 Mai 1972, 17 ouvriers ont été traduits devant un tribunal correctionnel pour "incitation à la grève et entrave à la liberté du travail". Il y a eu 16 condamnations à deux mois de prison et une condamnation à un mois.

Le Comité Tunisien d'Information et de Défense des Victimes de la Répression dénonce les mesures d'intimidation prises par le pouvoir pour tenter de briser la grève, dénonce le procès intenté à 17 travailleurs qualifiés une fois de plus de "meneurs" ; il soutient les justes revendications des travailleurs de la Soretras victimes de la politique répressive du pouvoir qui fait ouvertement du droit de grève un délit.

Paris le 14 Mai 1972.



La Tunisie, après avoir connu un mouvement populaire d'insurrection sans précédent, se trouve actuellement, dans une situation de crise. Devant la hausse des prix, la répression qui s'abat sur la population sans distinction et le mécontentement général qui s'ensuit, le climat de terreur que veut faire régner le pouvoir, lui-même divisé et empêtré de plus en plus dans ses propres contradictions, ne résoud rien et ne montre que sa faiblesse à prendre en main une situation qui, de toutes parts lui échappe.

Les arrestations continuent à se faire massivement. Non seulement nos camarades lycéens et étudiants ont été ~~ét~~ sont toujours les premières victimes, mais des professeurs sont arrêtés à leur tour:

-A Gafsa, un professeur de philosophie, Marzouk, a été arrêté et il a été très maltraité au cours de son interrogatoire.

-A Sfax, Melle Bouzid est détenue depuis jeudi dernier (un professeur de nationalité française, ancien pieds noir, l'avait dénoncée en pleine salle des professeurs du lycée comme faisant de la politisation; le proviseur a eu vent de la chose et lui a infligé une mise à pieds de trois jours; les élèves, en apprenant cela, manifestent devant le gouvernorat puis se dirigent vers la maison de leur professeur et organisent un service d'ordre pour empêcher les flics de l'arrêter. Elle a été arrêtée le soir même quand les élèves ont été dispersés).

Mais ce n'est pas tout, et il semble que la police ne s'arrête devant rien, puisque même des enseignants de nationalité française se ont été touchés:

-2 coopérants militaires, MM. Gérard Payel et Roger Chipeaux ont été arrêtés respectivement les 10 et 13 mars.

-M. Claude Marin, instituteur à Gafsa depuis cinq ans est arrêté le 16 mars. (Ces 3 coopérants ont été relâchés le 22 mars.)

-Dans les lycées des classes entières sont renvoyées.

-On profite du désordre général et de la répression organisée et permise pour régler des comptes.

-Des employés de la SNT et de nombreux petits employés sont arrêtés et battus pour avoir soutenu les étudiants et les lycéens

Les tortures se pratiquent soit à la sûreté, soit dans une villa hors de la capitale, probablement la villa-arsenal de Zarg el Ayoun qui comporte l'installation la plus moderne pour la torture. De nombreux camarades sont gardés dans cette villa, d'autres sont déposés pour la nuit, à la prison civile de Tunis. Le pouvoir essaye par tous les moyens d'empêcher qu'on apprenne ces agissements. Nos camarades depuis le début de leur détention sont complètement isolés et sans aucun contact ni avec leurs familles ni avec leurs avocats. Mais peut-il empêcher les traces de coups d'exister sur les personnes relâchées et qui prouvent que la torture est systématique au cours des interrogatoires? le pouvoir peut-il nier que ces procédés sont d'un sadisme tel qu'une étudiante souffre depuis sa sortie de prison d'une affection vénérienne? Tout le monde sait maintenant ce qui se passe dans les prisons et ailleurs.

Le mécontentement est général. Et tout l'appareil de propagande et de répression au service du pouvoir ne parvient à étouffer l'agitation qui règne dans le pays.

-A Tunis la faculté des sciences a mené une grève de trois jours, du 13 au 16 mars, pour exiger la réouverture des autres facultés, la libération des détenus, et la réélection des membres de

la direction de l'U.G.E.T.

DE son côté, la première année de médecine a fait une grève limitée.

-L'atmosphère générale est tellement tendue que toute occasion (la hausse des prix, les conditions de travail ne sont que les plus connues) est un prétexte à des grèves.

Après les grèves prolongées des ouvriers de Sfax (qui par la pression ont obtenu la satisfaction de leurs revendications: augmentation des salaires, diminution des heures de travail et dans une usine chimique le renvoi de trois membres de la direction) il y a continuellement des débrayages dans toutes les usines.

-A la STIT (Société Tunisienne des Industries Textiles) les ouvrières demandent une augmentation des salaires en fonction de la hausse des prix du sucre, du café, du poivre...; évidemment, le patron refuse sous prétexte qu'il n'en a pas été sommé officiellement. La déléguée syndicale lui promet alors sabotage et grèves comme les ouvrières l'avaient fait l'année précédente. Un incident survenu le 14 mars (court circuit dans une machine) sème la panique parmi les ouvrières et elles refusent de reprendre le travail à cause de l'insécurité. L'UGTT essaye de les calmer en disant que ce n'est pas grave et qu'elles doivent le travail; cependant, elles ne reprennent le travail que deux jours plus tard.

-Grève aussi des ouvriers de la Marine Marchande.

-A Sfax grève des ouvriers de la SOTUPRI.

Face à toutes ces pressions, il est probable que le gouvernement pour récupérer et apaiser le mécontentement accorde une augmentation générale des salaires pour le premier mai (la belle affaire!)

- On a appris que lors d'une grève à Sidi Fathallah qui se passait en février les cheminots ont reçu Habib Achour à coup de pierre et c'est Achour en personne qui a appelé la police.

- L'agitation a même été le lot d'une petite ville du Sahel Teboulba: le jour du meeting "populaire" les élèves qui voulaient se rendre au lycée de Ksar Hellal ne trouvaient pas de bus, les bus étant tous à Tunis ce jour là. Les élèves manifestent à Teboulba, défilent à pied jusqu'à Ksar Hellal, la voiture du proviseur a été incendiée, le lycée saccagé.

Mais l'agitation ne s'arrête pas là. Et à la violence de la police la population répond par la violence. Il y a eu ces derniers temps des tabassages de flics en civil. Ces tabassages se passent quelquefois en pleine ville sous l'oeil approbateur de la population; le plus souvent cela se passe dans les quartiers populaires comme Melassine ou dans les alentours de la ville. Un témoignage permet de se rendre compte de l'atmosphère générale: près du café de Paris, on a vu un bonhomme en sang; c'était un flic en civil qui venait d'être tabassé par des jeunes. On s'adresse aux gens qui l'entouraient et qui avaient plus ou moins participé au tabassage. Ils déclarent que c'est un type qui les a injurié, et provoqué que c'est un salaud, puis tout le monde disparaît. Au moment où les flics arrivent ils ne trouvent aucun témoin. Personne n'a rien vu. Dans les interrogatoires, on tabasse les étudiants pour savoir s'ils ont participé à ces tabassages.

Le procès de certains détenus se prépare dans cette atmosphère de tension et de désordre. Les étudiants dont on ne reconnaît que la participation au congrès extraordinaire vont passer incessamment devant un tribunal correctionnel. Une liste de 18 personnes a été déjà constituée (on peut citer parmi eux: Abdelkrim GUIZA, Salah KHEDIRI, Mohamed Lakddar LELA, MARSIT, Abdelmalek SELLAMI, Nouri ABID, Mostafa MERCHAUI, ...)

-3- Pour les autres l'enquête n'est pas terminée. Ils vont être jugés par la cour de la sûreté d'Etat. Alors qu'il est depuis onze mois incarcéré Ahmed Ben Othman a été de nouveau interrogé à propos de cette récente affaire. On interroge les détenus sur les liaisons qu'ils auraient pu avoir avec les ouvriers et sur leurs rapports avec des étudiants à l'étranger. On cherche surtout à savoir s'ils appartiennent à une organisation (P."C".T; GEAST, ou Baath).

Les étudiants s'organisent pour la défense et se mettent en contact avec de nombreux avocats; ces derniers se déclarent d'accord pour défendre nos camarades détenus.

Comme eux, Camarades, BRISONS LES MURS DU SILENCE  
MOBILISONS NOUS POUR ORGANISER LA DEFENSE  
DES DETENUS.

La liberté que le pouvoir arrache au peuple, il l'accorde aux spéculateurs de toute sorte. Et les révélations édifiantes ne manquent pas : -- Spéculation sur le sucre : avant l'augmentation du prix du sucre de 40 millimes le sucre en morceaux est introuvable; la raison invoquée généralement était que la machine qui met le sucre en morceaux est cassée. En réalité la raison était que le grand capitaliste DOGHRI possédant le monopole de la mise en morceaux du sucre cristallisé demandait une augmentation pour le "service rendu"; devant le refus des autorités, il a arrêté la fabrication. Actuellement après cette augmentation on ne trouve plus de sucre en morceaux. Doit-on s'attendre à une nouvelle augmentation ?

-- Spéculation sur la distribution des bananes : La SO.TU.FRUIT, qui a le monopole de l'importation des bananes, est une coopérative qui vend aux différents vendeurs détaillants. Mais les petits marchands se voient toujours refuser la quantité de bananes demandée; la raison de ce refus est qu'un grand commerçant du nom de JILANI achète la quasi totalité de la marchandise importée (et ceci en complicité avec le directeur de la coopérative, auquel il verse de substantiels pots-de-vin). Ainsi, alors que les petits marchands épuisent leur marchandise au bout de trois ou quatre jours, lui continue de vendre jusqu'au prochain arrivage qui a lieu tous les 15 jours. Et la coopérative va jusqu'à refuser de livrer aux petits commerçants tant si Jilani n'a pas encore écoulé toute sa marchandise.

Quant au pouvoir : il ne se trouve pas seulement face à une situation objective d'opposition de la part de la population tout entière que toute l'appareil de répression dont il dispose ne lui permet pas de faire taire.

La lutte entre partisans de Nouira et partisans de Mestiri remet en cause toute la force répressive du pouvoir. Bien plus, l'instabilité des tentions, les luttes intestines montrent la vraie nature de ce pouvoir qui en guise de solution frappe aveuglément, et fait passer des projets de loi tels que "Le code des investissements" qui donne toute liberté sans contrôle, et la possibilité d'exporter où ils veulent (à Genève où ailleurs) les devises.

La proposition de créer un poste de vice président qui venait de Nouira appuyé par Bourguiba, visait à éliminer les Mistiristes qui détiennent l'Assemblée Nationale et qui ont empêché à plusieurs reprises des projets des lois de passer. L'élection d'un président et d'un vice président devait entraîner la dissolution de cette Assemblée et des réélection. Les ministres n'étaient pas tous d'accord pour donner beaucoup de pouvoir à Nouira. On raconte que Tahar BELKHODJA (ou ZARG ELLAYOUN) est allé voir Bourguiba après la décision et lui expliqua le danger que représentera Nouira après sa nouvelle nomination. Le projet est abandonné. Bourguiba réunit le bureau politique et la commission supérieure du parti pour leur annoncer ce revirement. CHELLI proteste et se fait maltraiter par le président. Il démissionne immédiatement. On parle de la démission de 5 ou 6 ministres. On ne sait



4 plus à qui faire appel. Chedly AYARI toujours prêt à profiter de la situation. Situation est appelée au poste de ministre de l'économie. Le comité de coordination de Tunis a été dissout parcequ'il est Mistiriste. De leur côté les Mistiristes réagissent et démissionnent en masse du Comité Central pour provoquer ainsi une crise, plutôt que d'être chassés un à un.

+++++

### LISTE LA PLUS COMPLETE DES DETENUS

Nouri ABID étudiant lettre  
Omrane ALOUANE lycéen .GAFSA  
BAHRI étudiant économie  
Abdelrazzak BELHAJ ZEKRI étudiant socio.  
Faouzi BEN CHAABANE étudiant (condamné à 6 mois de prison en Sept. 68  
Nebil BEN FRADJ lycéen Bizerte  
Noureddine BEN KHIDER ancien dirigeant du GEAST assigné à résidence jusqu'à son arrestation. Condamné à 16 ans en 68 en  
Fredj BEN MANSOUR  
Abdelhamid BEN MUSTAFA Membre du bureau politique du P.C.T.  
Dalila BEN OTHMAN ingénieur chimiste  
Mustafa BEN TARJAT sociologue  
Salem BEN YAHIA sociologue  
BOUTERAA  
Abdallah day CHABBI étudiant économie  
Hichem CHABBI Lycéen Sadiki  
Khaled CHABBI  
Lassâad CHABBI lycéen Babel Khadra  
Morched CHABBI sociologue  
CHAFFI prof. à Kasserine  
Tahar CHAGROUN Algerin étudiant lettre  
Mohamed CHEBBA  
Hamadi CHERIF fonctionnaire de la santé publique en chômage  
Sahbi DENGUEZLI étudiant.  
Fadhel DJAZIRI étudiant lettre (théâtre)  
Mohamed FLIIS  
Abdelkerim GUIZA  
Seifallah HABABOU  
Raouf HAMZA libéré le 22/3/72 assigné à Mahdia  
Ali HORCHANI  
KALLAL  
Salah KHEDIRI  
Mokhtar LAARABI  
Mohamed lakhdar lalla  
Moncef LASSOUAD  
LASSOUAD  
Noureddine MAHFOUD (HAJJI)  
MAHJOUB (avocat  
Mohamed MANSOUR étudiant.  
MARSIT  
MARZOUK  
M'CHAREK  
Béji MEMMI  
MERCHAOUI  
MESSAOUDI  
Mohamed MOULDI  
Gilbert NACCACHE (Ingénieur agronome, ancien dirigeant du G.E.A.S.T. déjà condamné à 16 ans et demi de prison en septembre 68 assigné à résidence à Bousalem jusqu'à sa dernière arrestation) Paris le 27/5/72  
NAJAR professeur à Kasserine  
Hicham OSMAN (étudiant à l'Institut de nutrition)

Chedly OUNIS (étudiant en droit)  
Abdelmalek SALLAMI (étudiant en lettres)  
TRIKI étudiant  
Abdallah ROUISSI étudiant déjà condamné à 2 ans de prison en 68  
Hechmi TROUDI professeur déjà condamné en septembre 68 à deux et  
trois mois de prison  
Habib ZOUABI Professeur & nabeul, relâché le 17/2/72, arrêté le  
8/3/72. Le 25/3/72

On vient d'apprendre que les étudiants dont les noms suivent  
ont été mis en liberté provisoire et doivent passer d'une manière  
imminente devant le tribunal correctionnel; ils sont inculpés en-  
tre autre de tapage sur la voie publique, rédaction de tracts...ect.

Nouri ABID  
BAHRI  
Youssef EL GHOUL  
Abdelkrim GUIZA  
SEifallah HABABOU  
Raouf HAMZA  
Salah KHEDIRI  
Mohammed LAKHDAR LALA  
Habib MARSIT  
Lachid M'CHERREGHE  
Mostapha MERCHAOUI  
Abdelaziz MESSAOUDI  
Abdelmalek SALLAMI

Groupe d'Information sur les Luttés en TUNISIE

Mars  
PARIS LE 27 FEVRIER 1972

الدولة البورجوازية كلها مسؤولة على الحالة التمهية التي نحن فيها اليوم :

محاكمة بن صالح تفسيرها :

سارقي يحاكم في سارق

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

تو ما يقرب من ثمانية شهر بن صالح كان هو رأس القرطلة

متاع الحكومة . كانت عندو ثلاثة وزارات ، وزارة الفلاحة ، وزارة  
الاقتصاد والتجارة و وزارة التمليم . الدستور الكل عطى ثيقتو  
فيه . بورقيبة بنفسه كان مؤيدو و حاميه . كان يقول بالضبط التي  
يتمدى على بن صالح كأتو تمدى على . جميع البنوك العالمية  
الاستفلاية كانت تمول في مشاريع التي سماوها اشتراكية للتزوير  
و التشكيك . الدول الاستعمارية التي ولأو يسميها دول صديقة  
كانت تستقبل فيه و ترحب بييه . بمبارة واضحة نيكسن و مكتب  
التجوسيس الأمريكاني كانوا راضين عليه ولى برادنت و ولسن كانوا  
يصفقو ليه .

الباهي الأذغم و جماعتو ما كانوا إلا أبواق دعاية ليه . كانوا  
يدريكولو وهو يشطح . كانوا مشكولين فرقة واحدة تمجد في سياسة  
الحزب "الرشيدي" . ما كانوا يقولو التي هي سياسة بن صالح  
وحده ، كانوا يقولو التي هي سياسة الرئيس و سياسة الحزب الكل ،  
تقررت في مؤتمر المصير . الباهي الأذغم نفسه ، في موجة كبيرة  
بن الحماس التعاضدي ، ركب على التراكطور و كسر طوابي الهندي  
المسؤولين الكل التي اليوم ولأو نظاف عفاف أيبدو المجزرة متاع  
الوردانيين و القمع متاع الساحل . ثم ماش تراه واحد منهم تغلب  
على الطمع متاعو و قال لا أنا موش موافق على ها الاضطهاد المسلط

على الشعب • أبدا - كلهم أدانو "الشردمة الضالة" ، كلهم أدانو  
"المخربين" • يكفيننا باش نتذگرو آش كانوا يقولو في أبواق الدعاية  
متاعهم و نقارنوه بالشئ التي قاعدين يقولو فيه اليوم باش نراو التي  
ها الكمشة بن المستغلين التي يحكمو فينا ناس همهم الوحيد  
هو باش يمديو روسهم و يبدلوها الساعة بساعة أخرى • علاش؟  
على خاطر سياستهم المترکزة على الاستغلال و الاحتكار و القهر  
و القمع ما جلبتلم كان النقمة متاع الشعب و الفض متاعهم •  
و بطبيعة الحال اذا ها الفض متاع الشعب تواصل و كبر تولى  
المصالح متاعهم الكل في خطر • و هذاك علاش ولى بن الضرورى بالنسبة  
ليهم باش يتراجعو • ولكن التراجع بالنسبة ليهم موش شئ • سهل  
على خاطر يحل فجوة كبيرة في النظام متاعهم و يسقط بن الهية  
متاع دولتهم" - ها الهية هذية التي ركز عليها بورقيبة و الدستور  
دعايم الحكم متاعهم •••

قدام المأزق التي حصلو فيه تلزمو باش يضحيو بواحد منهم  
و كبش الضحية هذا كان معين من قبل و مهياً لها المقمة من  
قديم • و الشئ التي جملو يكون هو "رمز الفداء" المثالي هو كونو  
كان يسمع بصوت أعلى بن الآخرين ، والتببيع متاعو المالى  
هو نسى التببيع متاع ساير الفرقة الدستورية •••

الفاية الأولى متاع الحكومة الحالية ( التي في الأغلبية الساحة  
متاعها جاية بن الحكومة السابقة ) هو ترجيع الثقة فيها و مواصلة  
الهيمنة متاعها على ساير الطبقات الشعبية • و جماعة الباهي و أنصارو  
ما ينجمو يرجعو الثقة الا وقت التي يظهرو ارواحهم ناس خاطيهم و عمرهم ما وافقو

على السياسة متاع أحمد بن صالح (كباش الضحية اليوم) .

لكن وينو؟ التي دخل صبعو لفار وتلدغ مرة ما عادش يعاود . والتي كذب عليك

مرة ما بقتش تصدقو . مهما نكرت الحكومة "الجديدة" (وين هو الجديد التي فيها؟)

الحقائق والجرائم متاعها في السابق وحاولت باش تلصقهم في بن صالح . . . حتى حد ما

يصدقها . اذا أحمد بن صالح يتحمل قسط كبير من المسؤولية ، النظام كلو مسؤول على

الحالة التعميسة التي نتخبطو فيها اليوم . حتى "شخصية" ما تنجم تتهرب و تدعى البراءة

و طهارة النفس . كلهم يعمو و ينفطسو في الخمج حتى لأوذانهم بن كبيرهم لصغيرهم .

لكن شنو مخ الهدرة اليوم؟ و آش يلزنا نعملو نحنا الخدامة؟ التي نشكلو الأغلبية

الساحقة متاع الشعب؟ أشنو التي نترجوه من ها الدولة؟ و بن السياسة التي تسلك فيها؟

نحن نعرفو الكل التي الدولة هذية ميش دولتنا و غريبة علينا . هي دولة أماليها .

هي دولة المركنتية و البورجوازية و الكبارات . هي دولة وسيلة و المصودي و الباهي

الأدغم و على ورق و البشير زرق العيون و غيرهم و غيرهم . ميش دولة الخدام ، ميش

دولة الخماس ، ميش دولة الزوالى .

راهي حالتنا باش تقعد هي هي ، لا تتغير ولا تتبدل ما دابنا قاعدين

"حط ثم تلقى ثم" . ما دابنا قاعدين قانعين وراضين بالصطاكة و الذل .

لا . عشرين ألف مرة لا . الخدام موش حيوان ، موش هايشة يحرشو عليه بلا مقابل .

الطبقات الكادحة و الطبقة الشغيلة بالخصوص موش غنم يقودوهم قودان . عمرهم ما يرضاو

بالاهانة و الاستغلال . عمرهم ما يوافقو على كونهم يبقاو تحت رحمة المستغلين و الدجالين

و المحتالين الى ما نهاية له . خاصة في وقت التي ها الدجالين و المستغلين تفضح أمرهم

اليوم و بداو ياكلو في بعضهم كالذرنوح جهار في النهار .

نعرفو اليوم التي الأغلبية الكبيرة متاع الخدامة فايقين ، الناس الكل تتحدث على

الأزمة متاع ها النظام ، الناس الكل في تونس سواء كانوا في القهاوى و الآ في المعامل

و الآ في الديار والآ في الادارات و الآ في المكاتب و المدارس \*\*\* ما تتحدث كان على  
الفشل متاع الحكومة البورجوازية ، الناس الكلّ تقول : يا لو كان جاء الحكم في يد الشعب  
العامل راهو ما نلتاوش اليوم بن صالح و حدو في قفس الاتهام بل نوجدو معاه جميع أعضاء  
الحكومة و جميع الشخصيات متاع الدولة البورجوازية الدستورية الرجعية التي اليوم يحاكمو  
فيه ( سارق يحاكم في سارق ) • لكن الحديث ما يكفيش • الحديث اذا بقى حديث •  
يجي نهار و يهزّو الرّيح •

أشكون ضامن الى غدوة مستقبلنا مضمون ؟ اذا رضينا باش يضمن فينا بورجوازي  
كأنا عطينا أمانة في رقبة قلاب • ونهار آخر كيف يخون الأمانة على شكون يلزم اللّوم ؟  
اذن • آش بقالنا ؟ : الحلّ الوحيد بالنسبة لينا نحنا الطبقات الكادحة

المقهورة هو ابعاد الطبقة البورجوازية على الحكم ، ما ثماش حلّ آخر للميشة الكلبة التي قاعدين  
عايشين فيها : جوع و فقر و حرمان و مرض اذا كنا في تونس و عذاب و شقاء و غربة اذا كنا  
في الخارج • • • لكن هذا موش شي • ساهل و ما يجيش من تلقاء نفسه • عمرو البورجوازي  
ما يجي للخدّام و يقلّو : يا سيدى تفضل ايجي خوند بقعتى • بل بالعكس البورجوازي  
المركانتى تلقاه كلّوا احتقار للخدّام و الفلاح و تلقاه كلّوا غرور و تكبر • و قدّاش من مرّة  
هورقيّة بنفسه تبهكّم و تمسخر على العامل و استهزأ بالتي يقولوا الى الحكم لا بدّ يكون  
في يد ين الشعب الخدّام •

اذن ما بقالنا كان الكفاح • الكفاح ضد الدولة البورجوازية هو التي يحققنا  
آمالنا في الحياة الكريمة و يضمننا مستقبلنا • الكفاح متاعنا ما تكون الماقبة  
متاعو كان النصر اذا خضناه متكّتلين و متوحّدين • نحنا الطبقات  
الكادحة • حتى شي ما يصعب علينا في المستقبل اذا عرفنا كيفاش انضممو  
صفوفنا و نتسلّح بمزيمة قويّة • هي فرانسوا و قوتها ما كادتناش • عاد  
باشريكيديونا حفنة رجعيين باعو ضميرهم للامبريالّية و الاستعمار الجديد ؟

"المامل التونسي"  
=====